الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.17

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
7 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-63058 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع)

١ - السيدة تشن ينغجو (الصين): قالت إن حالة عدم اليقين التي تكتنف السياسة النقدية الدولية لا تزال تشكل مصدر قلق في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بالهيكل التجاري للاقتصادات الناشئة وديناميات أسعار السلع الأساسية. ومن الضروري أن يكفل المجتمع الدولي مزيداً من التوازن في سياسات الاقتصاد الكلي وينبغي أن تعتمد الاقتصادات التي لديها احتياطي كبير من العملات سياسات نقدية مسؤولة بقدر أكبر للتخفيف من حدة الآثار غير المباشرة المحتملة. وينبغي أن يشكل الإصلاح والابتكار المكونين الجوهريين في استراتيجيات النمو الوطنية من أجل تغيير أنماط النمو وإصلاح هياكل الاقتصاد واستكشاف محركات وطاقات النمو الداخلية. ومن المهم مواصلة التصدي للحمائية في التجارة والاستثمار بغية تشجيع بيئة استثمارية عادلة ومستقرة.

٢ - وأضافت أنه سعيا إلى إرساء نظام مالي دولي عادل وشامل ومتسق، من الحيوي أيضاً إصلاح إدارة الاقتصاد العالمي، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بحصص صندوق النقد الدولي والزيادة إلى حد كبير في تمثيل الدول النامية وقدرتها التفاوضية في المؤسسات المالية الدولية. وأشارت إلى أن الصين تعتقد أنه لتحسين الإطار التنظيمي المالي العالمي سيكون من الأساسي تعزيز الرقابة على الاقتصادات المتقدمة ذات المراكز المالية الكبيرة وعلى سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي؛ وتشديد الضوابط التنظيمية على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وعلى التجارة في مشتقات السلع الأساسية؛ وإصلاح آليات تقييم الجدارة الائتمانية السيادية؛ واستخدام آلية الرقابة والتنظيم على النحو الأمثل في ما يتعلق بإصدار العملات الاحتياطية من أجل المحافظة على الاستقرار النسبي لأسعار صرف أهم العملات الاحتياطية؛ وتعزيز دور المؤسسات المالية الدولية في التنمية والحد من الفقر لتضييق الفجوة في الثروة بين الشمال والجنوب.

٣ - ومضت قائلة إن عدم كفاية تمويل التنمية ما زال يشكل أكبر تحد تواجهه التنمية الدولية. ويحتم ضعف القدرة على التمويل المستدام إقامة شراكات عالمية تقوم على الإنصاف والمنفعة المتبادلة وتنفيذ توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وينبغي أن تحترم البلدان المتقدمة التزامها الرسمي بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الخارجية، وزيادة خفض الديون وفتح أسواقها أمام البلدان النامية لتتمكن هذه الأخيرة من جني المزيد من الفوائد من سلاسل القيم العالمية.

٤ - وأشارت إلى أن النمو الذي شهدته الصين مؤخراً نمو مطرد وقوي، يتميز بإجراء إصلاحات هيكلية وتحولات كبيرة في المراقبة العامة أدت إلى تفادي اللجوء إلى استخدام التدابير التحفيزية. واختتمت كلامها قائلة إنه في النصف الأول من عام ٢٠١٤، سجلت أهم المؤشرات الاقتصادية مستويات قياسية، بما في ذلك نمو العمالة وانخفاض نسبة استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معدل انبعاثات الكربون.

٥ - السيد بوسوتيل (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، فقال إن مبدأ العالمية سيكون حاسماً بالنسبة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن الأهداف والغايات المقبلة لن تكتسي أهمية عالمية فحسب، بل من الضروري أن تؤدي جميع الحكومات الدور المنوط بها. ولكي ينطوي الإطار الجديد على تغييرات حقيقية، سيتعين على الحكومات أن تحدد أهدافاً طموحة بقدر كاف تراعي الظروف الوطنية.

٦ - وتابع كلامه قائلا إن تغير المناخ سيظل تحدياً رئيسياً يواجه التنمية المستدامة ومن المحتمل أن يقوض الجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر. ومن ناحية أخرى، قد تشكل الإجراءات المتخذة في ما يتعلق بالمناخ، بما في ذلك الالتزام بخفض الانبعاثات والتنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، حافزاً للتنمية المستدامة. وذكر أنه في الدورة العشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في ليما، سيكون من المهم الاستناد إلى الاتفاقات السابقة وكذلك إلى نتائج مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي عقد في نيويورك من أجل تمهيد السبيل نحو اعتماد اتفاق عالمي واحد ملزم قانونياً خلال المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر المقبل في باريس. وينبغي أن يحدد الاتفاق الجديد زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية في أقل من درجتين مئويتين مقارنة بالمستويات المشهودة في الفترة السابقة للحقبة الصناعية.

٧ - وأضاف أن العمل المتصل بالإعداد للمؤتمر الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١٥، إلى جانب تقرير لجنة الخبراء المعنية بتمويل التنمية المستدامة، سيشكلان مساهمة حاسمة في مرحلة التحضير لمؤتمر باريس المعني بتغير المناخ. وبالتالي، ينبغي أن تدعم الأعمال التحضيرية لهذين الحدثين بعضها بعضاً وأن تتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة. وفي هذا السياق، أعرب عن ترحيب وفد بلده ببرنامج العمل الذي أعده سفيرا غيانا والنرويج، على النحو المطلوب في قرار الجمعية ٢٧٩/٦٨، وبالعمل الحكومي الدولي الذي سيجري بالتوازي مع عمل اللجنة الثانية. وأعرب عن إشادته أيضاً بالجهود التي يبذلها الشركاء لضمان أن تكتسي المفاوضات المتعلقة بالقرارات في إطار البندين ١٧ و ١٨ طابعاً إجرائياً، مما سيفسح المجال لإجراء مناقشات موضوعية خلال الجلسات غير الرسمية المقبلة المتعلقة بالمجالات المواضيعية المهمة، وقد تكون موجزات هذه الجلسات بمثابة إسهامات في الأعمال التحضيرية لمؤتمر باريس.

٨ - السيدة أديكاري (نيبال): قالت إن القضاء على الفقر لا يزال يشكل حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية بالنسبة للإنسانية. وأضافت أن تجديد الشراكات العالمية حاسم لضمان التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة التي ستحدد معالم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشارت إلى أن أقل البلدان نمواً، بما في ذلك أقل البلدان نموا غير الساحلية، تحتاج إلى دعم مستمر لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وضمان الوصول إلى الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية، ولا سيما فيما يتعلق باتباع سياسات سليمة في مجال التجارة الدولية وسلع أساسية محددة، وكذلك الاستفادة من تخفيف فعلي في أعباء الديون وتحسين مشاركتها في النظام المالي العالمي.

٩ - واسترسلت قائلة إن محدودية الموارد وأوجه الضعف الهيكلية، من قبيل انخفاض مستويات دخل الفرد والادخار المحلي والاستثمار المحلي، وكذلك صغر حجم الوعاء الضريبي، أمور تدل على أن أقل البلدان نمواً لا تحظى حالياً

إلا بحصة ١,١٤ في المائة من التجارة العالمية. وعليه، من المهم للغاية أن يفي الشركاء في التنمية بالتزاماتهم في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ وأن يعززوا مرة أخرى الموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً. وأشارت إلى أنه نظراً لتركز معظم المساعدة المباشرة الأجنبية في القطاعات الاستخراجية، يكتسي تنويع المساعدة بقدر أكبر نفس أهمية تخفيف أعباء الديون، وينبغي أن تُراعى في ذلك الظروف الخاصة للبلدان المستفيدة. واستطردت قائلة إن التحويلات مهمة باعتبارها مصدراً للدخل الخاص للأسر المعيشية، إلا أنها ليست بديلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف أعباء الديون. وما زال يتعين على البلدان المضيفة وبلدان المنشأ والعبور تحسين بيئتها التنظيمية وتخفيض تكاليف معاملاتها بهدف استغلال الإمكانات الاقتصادية للجاليات المغتربة.

١٠ - ومضت قائلة إنه من الحيوي الاعتراف بأقل البلدان نمواً كفئة خاصة بالاستناد إلى مؤشر الأمم المتحدة لقياس الضعف. وبما أن نيبال بلد يسعى للخروج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠، فإنها تلتزم بمبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وتدعو إلى إجراء عملية إصلاح بعيدة المدى للنظام المالي العالمي من شأنها أن تمكن أقل البلدان نمواً من المشاركة في عمليات صنع قرارات ووضع معايير مؤسسات بريتون وودز.

١١ - السيدة رافيلوفا - بوروفيك (الاتحاد الروسي): قالت إن وجود نظام مالي عالمي مستقر هو أساس التنمية. وأضافت أن أوجه عدم الاتساق والعيوب في عمل هذا النظام، التي تزايدت في الأعوام الأخيرة، هي من بين العوامل التي عرقلت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت إلى أن خطة التنمية المستدامة قد تتعرض للتأخير أيضاً ما لم تعالج أوجه القصور المذكورة. ومن المهم للغاية إعطاء الأولوية لإعادة هيكلة الديون السيادية ولتعزيز التدابير الرامية إلى منع حدوث أزمات الديون السيادية والتحكم فيها. وأعربت عن اعتقاد وفد بلدها أيضاً بأن توسيع نطاق تمثيل البلدان النامية والاقتصادات السريعة النمو في المؤسسات المالية الدولية قد يؤدي إلى إيجاد حلول مفيدة لهذه المسائل.

١٢ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الروسي بالوثيقة الختامية للجنة الخبراء المعنية بتمويل التنمية المستدامة وعن ثقته بأن استنتاجاتها، ولا سيما فيما يتعلق بسبل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ توصياتها، ستدرج في المناقشات الممهدة للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وأكدت أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تظل المصدر الأولي لتمويل التنمية. ورغم أهمية المصادر البديلة والابتكارية، ينبغي النظر إليها بوصفها آليات إضافية لتعبئة الموارد فقط.

١٣ - وأضافت قائلة إنه من الضروري مواءمة الحوافز الإنمائية الخاصة مع أهداف الدول ووضع معايير للسياسات العامة وتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار من أجل التنمية. وينبغي، في نفس الوقت، حشد الموارد العامة لأغراض الأنشطة المستدامة. وأعربت عن تأييد وفدها بلدها لتوصية اللجنة بشأن ضرورة تكميل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة باستراتيجيات مالية وطنية مع كفالة الدعم الدولي أيضاً من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون على الصعيد الثلاثي. وأضافت أن الاتحاد الروسي يدعم مبدأ تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والقيادة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية التنمية المستدامة وفي الوقت ذاته تهيئة ظروف دولية مواتية.

١٤ - السيدة أيوريشت (تايلند): قالت إنه في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، لا تزال الديون السيادية مسألة مهمة. وذكرت أن بلدها يشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على العمل على نحو وثيق مع المؤسسات المالية في إطار منظومة الأمم المتحدة لتحقيق

الاتساق على نطاق المنظومة بشأن إعادة هيكلة الديون ولمواصلة الحرص على إدماج خطة التنمية في عمل المنظمة.

١٥ - ومضت قائلة إن التكامل الاقتصادي الإقليمي، الذي من شأنه الحد من جوانب الهشاشة الخارجية وتسريع انتعاش الاقتصاد العالمي، أمر لا مناص منه وملح. وتعمل تايلند إلى جانب دول أعضاء أخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على ضمان انتقال سلس إلى جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥. وأضافت أنه من المهم إصلاح الهيكل المالي الدولي من أجل زيادة الشفافية والاستجابة للأزمات وتحقيق الاستقرار، مما قد يحد من الآثار غير المباشرة للأزمة في المستقبل. ومن الضروري ضمان تمثيل أكثر إنصافاً للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز، بما يشمل زيادة حقوق التصويت.

١٦ - وتابعت كلامها قائلة إن تايلند ترحب بانتعاش المساعدة الإنمائية الرسمية بعد انخفاض دام سنتين وتؤكد من جديد أن الشراكة العالمية هي أفضل أداة للتصدي للآثار الضارة الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية الدولية. وأشارت إلى أن تمويل التنمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على تحمل الديون التي لها دور حاسم في تقدم البلدان النامية. وأعربت عن أمل تايلند في أن تراعى هذه الاعتبارات في المفاوضات الحكومية الدولية الممهدة لاعتماد إطار قانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون من المقرر وضعه بحلول نهاية العام.

١٧ - السيد نغ (سنغافورة): قال إن تمويل التنمية يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. فبعد مرور ما يزيد على ١٢ عاماً على المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومرور ستة أعوام على مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة، لا تزال تتزايد التفاوتات بين الأمم وداخلها. وعلى عكس مؤتمر مونتيري، الذي عقد بعد تحديد الأهداف الإنمائية للألفية، سيعقد المؤتمر الدولي الثالث المقبل لتمويل التنمية، في أديس أبابا، قبل وضع الصيغة النهائية لأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وبالتالي ستتاح له فرصة لتناول سبل تحقيق تلك الأهداف.

١٨ - وأشار إلى أنه بالإضافة إلى تقوية الالتزامات الخارجية المتعلقة بالتنمية، ينبغي أن يبحث المؤتمر المقبل السبل المتاحة للقطاع الخاص للمساهمة في تمويل التنمية. وشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما في مجال بناء القدرات، فأشار إلى أنه عندما يكتسب المسؤولون خبرات ومهارات جديدة، تكون لديهم قدرة أفضل على الإشراف على القضايا العامة وقضايا السياسات العامة مما من شأنه أن يدعم تهيئة بيئة تمكينية لتمويل التنمية. واستطرد قائلاً إنه من خلال برنامج سنغافورة للتعاون، الذي وضع في عام ١٩٩٢، تبادل بلده خبراته في مجال التنمية مع مئات من المسؤولين الحكوميين من ١٧ بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٩ - واختتم كلامه قائلا إن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) وجهت الانتباه إلى المستقبل الذي يصبو إليه العالم. وبإمكان الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٥ في أديس أبابا أن ترسم رؤية للمستقبل الذي يحتاجه العالم.

٢٠ - السيد دي لارا رانجيل (المكسيك): قال إن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة يبينان التزام المنظمة بتضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وينبغي استخدامهما كمبادئ توجيهية في المداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وباعتبارهما فعلاً تضامنياً، فهما

يجسدان هدفاً من الأهداف المركزية للأمم المتحدة. ومن مصلحة جميع البلدان أن توفر لمواطنيها ظروف عيش مقبولة تكفل لهم الغذاء والمأوى والصحة والتعليم.

٢١ - وأضاف أنه من الضروري للبلدان النامية أن تتحمل المسؤولية عن عملياتها الوطنية، غير أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يلزمها الحصول على دعم في ما يخص تخفيف أعباء الديون والمساعدة الإنمائية المستدامة والوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة. وذكر أن المؤتمر الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا، ينبغي أن يستند إلى نتائج مونتيري والدوحة وأن يعمل على تحديثها من خلال إدراج تدابير ملائمة للتنفيذ وموارد كافية للتصدي للتحديات التي يطرحها تمويل دعائم التنمية الثلاث. واختتم كلامه قائلا إن مناقشات اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن الشراكة العالمية من أجل التنمية ينبغي أن تشكل نقطة مرجعية مفيدة لدى النظر في الآثار المالية لخطة تنمية مستدامة عالمية وشاملة وتغييرية بحق.

٢٢ - السيدة الميداوي (المغرب): قالت إن تمويل التنمية ينبغي ألا يقتصر على مراعاة التحديات التي تواجهها البلدان النامية فحسب بل والمجتمع الدولي برمته أيضاً، بما في ذلك حماية البيئة، والاحترار العالمي، وتغير المناخ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ففي عالم متغير باستمرار، لا غنى عن الشراكة العالمية لتمويل خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

٢٣ - وأضافت أن المساعدة الإنمائية بالغة الأهمية، ومع ذلك من المهم أيضاً بحث مسألة استخدام أدوات جديدة، دون استبعاد الأدوات التقليدية، ومواءمة المساعدة على نحو أفضل مع الاستراتيجيات الخاصة بكل بلد. وأشارت إلى أن تخفيف أعباء الديون يستأثر بنفس القدر من الأهمية، حيث إن أعباء الديون تعرقل التنمية بطريقة منهجية. وأضافت أن مسألة الوصول إلى الأسواق وإلغاء التعريفات وغيرها من الحواجز ينبغي أن تكون في صميم جميع الاستراتيجيات المالية المتعلقة بالتنمية بما أن التجارة لا تزال تشكل محركاً للتنمية وتولد الموارد اللازمة لتمويلها.

٢٤ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يعتقد بأن مصادر التمويل الجديدة والقارَّة مهمة ويشيد بعمل الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية. وأشارت إلى أن المغرب استضاف منتدى التنمية الأفريقي التاسع حول التمويل المبتكر للتحول في أفريقيا، الذي عقد في مراكش في شهر تشرين الأول/أكتوبر وشاركت في رعايته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وناقش المنتدى موضوع التمويل المبتكر من أجل تعبئة الموارد الوطنية، والتشجيع على استثمار رؤوس الأموال من أجل النمو والتحول، وأشكال الشراكات الجديدة، وإنشاء صناديق لتمويل التكيف مع تغير المناخ. وذكرت أن الاجتماعات أفضت إلى اعتماد توافق آراء مراكش، وهو دعوة إلى العمل موجهة من البلدان الأفريقية إلى قارتها وإلى شركائها في التنمية.

٢٥ - واستطردت قائلة إن المجتمع الدولي ينبغي ألا يتخلى عن مسؤولياته في مواجهة الفقر والهشاشة والاستبعاد، وهي عوامل لا تزال تشكل أرضية خصبة لتفاقم النزاعات والتطرف والإرهاب ورفض الآخر.

٢٦ - السيد فيرسيجي (أستراليا): قال إن توافق آراء مونتيري اتبع نهجاً شاملاً فيما يتعلق بتمويل التنمية ركز على حد سواء على تعبئة الموارد وزيادة فعالية استخدامها. بيد أن العالم تغير منذ عام ٢٠٠٢. وقد يكون مؤتمر أديس أبابا المقبل فرصة لمراعاة الطبيعة المتغيرة للعلاقات المالية وضمان تعزيز أثر تمويل التنمية عن طريق تبادل المعارف والتعاون التقني. وأضاف أن المؤتمر ينبغي أن يستند إلى مجموعة خيارات السياسة العامة الواردة في تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة،

بهدف تصميم استراتيجيات مكيفة مع ظروف فرادى البلدان وتمكين البلدان النامية من تمويل تنميتها.

٢٧ - ومضى قائلا إن هناك العديد من الخطوات التي يمكن اتخاذها لتشجيع تعبئة الموارد المحلية. وأشار إلى أن بلده يعمل منذ وقت طويل مع جزر سليمان على تحسين جباية الضرائب والالتزام بدفعها، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٣. وأضاف أن أستراليا تدعم الجهود المبذولة داخل مجموعة العشرين من أجل تخفيض الخسارة المقدرة بتريليون دولار أمريكي التي تتكبدها البلدان النامية من جراء التدفقات المالية غير الشرعية. واستطرد قائلا إن التمويل العام، سواء كان محلياً أو دولياً، لن يكون كافياً على الإطلاق لتحقيق طموحات التنمية. ومن المهم أن تستفيد البلدان النامية من التمويل المقدم من القطاع الخاص، الذي يسفر عن توليد ٩٠ في المائة من جميع فرص العمل. وذكر أن تطوير أسواق رأس المال المحلية مهم على وجه الخصوص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن الشركات التي يمكنها الاقتراض بنفس عملة العائدات التي تجنيها تكون في مأمن من المخاطر المرتبطة بأسعار صرف العملات الأجنبية. وأشار إلى أن العمل الذي تضطلع به مؤسسات من قبيل مؤسسة التمويل الدولية يساعد على توفير تمويل بالعملات المحلية قد لا يُتاح بشكل آخر للقطاع الخاص في الأسواق الناشئة.

٢٨ - وتابع كلامه قائلا إن أستراليا، بوصفها رئيسة مجموعة العشرين، تركز على سد الثغرات في الهياكل الأساسية. وبعد أن انتهت مجموعة العشرين من تقييم آلية إعداد المشاريع في أفريقيا، شرعت في تقييم مماثل يخص آسيا. وأضاف أن بلده تبرع بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي إلى مركز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الفلبين للمساعدة في إعداد ٢٦ مشروعاً لإنشاء هياكل أساسية تقدر قيمتها بما يزيد على ٧ بلايين دولار أمريكي وفي تقديم العطاءات المتعلقة بها وتمويلها. ويعمل أيضاً على تشجيع التجارة العالمية وتقليل الحواجز في الآن ذاته والدعوة إلى مشاركة منتجي البلدان النامية في التجارة الزراعية الدولية. وذكر أن التمويل العام الدولي لا يزال يكتسي أهمية، وأن أستراليا زادت ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية بنسبة ٥٠٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. واختتم كلامه قائلا إن مؤتمر أديس أبابا سيتيح فرصة لإعادة التفكير في كيفية استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في بناء القدرات وتحرير تدفقات الاستثمار وتحديث توافق آراء مونتيري بالاستناد إلى ما ثبتت نجاعته.

٢٩ - السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه من شأن مؤتمر أديس أبابا أن يتيح فرصة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وأضاف أن تقريرا لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة يشكلان مساهمة مهمة في هذه العملية.

٣٠ - وتابع كلامه قائلا إن البلدان النامية لا تزال تواجه صعوبات في الحصول على التمويل اللازم للهياكل الأساسية والزراعة، بما أن الاستثمارات المباشرة الأجنبية تميل إلى التدفق نحو الصناعات الاستخراجية وقدرة هذه البلدان على تحصيل الإيرادات كثيرا ما تكون محدودة. وأشار إلى أن المساعدة العامة لوحدها لا يمكنها تحقيق النمو المستدام، ومع ذلك فإن أقل البلدان ما زالت تعتمد بشكل كبير على المساعدة الإنمائية الرسمية، وذكر أن وفد بلده يدعو البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد. ولا بد من النظر إلى تعبئة الموارد المحلية في سياق تفاوت القدرات. وينبغي تشجيع البلدان على اتخاذ تدابير من قبيل تعزيز إدارة الضرائب، وتوسيع الوعاء الضريبي، وخفض تكاليف التحويلات، وزيادة مشاركة

القطاع الخاص، وتعزيز القطاعين المصرفي والمالي إذا كانت تملك القدرة على القيام بذلك، وفي الوقت ذاته ينبغي مواصلة تقديم الدعم الدولي للبلدان التي تحتاج إلى مساعدة في اتخاذ هذا النوع من التدابير.

٣١ - واسترسل قائلا إن التدفقات المالية غير الشرعية تحرم أفريقيا على وجه الخصوص من موارد يمكن استخدامها في التنمية، وإن حكومة بلده تؤيد بالكامل المبادرات المتخذة للحد من هذه التدفقات. وأضاف أن بلده يمتثل تماماً لمعايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وهو عضو أيضاً في الشراكة الحكومية المفتوحة ومن الجهات التي تدعم برنامج أفريقيا الإقليمي لمكافحة الفساد (٢٠١١-٢٠١٦) والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب. ودعا البلدان المتقدمة إلى أداء دور أكبر في التصدي للتدفقات المالية غير الشرعية، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٥٥/١٨٨ بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة. وذكر أن وفد بلده يود تأكيد أهمية إنشاء آلية متعددة الأطراف لمتابعة التعهدات والالتزامات التي قطعتها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. واختتم كلامه قائلا إن ضمان تمثيل عادل للبلدان النامية وتعزيز مشاركتها ضروريان لبناء الثقة في الإدارة الاقتصادية العالمية.

٣٢ - السيد مومن (بنغلاديش): قال إنه مع قرب الانتهاء من وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يكتسي ضمان نظام مالي دولي مؤات للفقراء والتنمية أهمية أكثر من أي وقت مضى. غير أنه لسوء الحظ، بينت تقارير الأمين العام إلى أي مدى لا يزال تحقيق هذا الهدف بعيد المنال. فأقل البلدان نمواً لا تستفيد من التجارة الدولية بوصفها محركا لتنمية، إذ تقل حصتها في التجارة الدولية عن ٢ في المائة. ولن يتحقق هدف برنامج عمل إسطنبول المتمثل في إخراج نصف عدد أقل البلدان نمواً من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ ما لم تنفذ الاتفاقات المبرمة في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي بشأن الوصول للأسواق دون فرض رسوم أو حصص، وقواعد المنشأ التفضيلية، والمعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات. وأشار أيضا إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأشد البلدان ضعفاً تتجه نحو الانخفاض، حيث تشهد بالفعل بعض البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى هبوطاً في مستوى المساعدة من حيث القيم الحقيقية.

٣٣ - وذكر أن بلده يولي اهتماماً خاصاً لخفض تكاليف التحويلات ويعمل على إرساء نظام مالي مؤات للأشخاص والكوكب. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده يتطلع إلى مؤتمر أديس أبابا وعلى أهبة الاستعداد للمشاركة في خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تشجع إرساء نظام اقتصادي مؤات للفقراء يحد من التفاوتات بدلاً من زيادة تهميش أقل البلدان نموا.

٣٤ - السيد ريموش (الجزائر): قال إن ثمة توافق آراء عام على ضرورة إصلاح النظام المالي الدولي بهدف تجنب الوقوع في أخطاء الماضي، ومع ذلك لم يُحرز سوى تقدم فعلي ضئيل تجاه تحقيق هذا الهدف. ورغم اتخاذ خطوات لتعزيز مكانة البلدان النامية في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، لا تزال مصداقية مؤسسات بريتون وودز برمتها تعاني من غياب تمثيل ديمقراطي حقيقي.

٣٥ - واسترسل قائلا إن ثمة عددا من الخطوات التي يمكن اتخاذها لإرساء نظام اقتصادي عالمي أكثر إنصافاً، بما أن شتى البلدان تسعى للخروج من التخلف. وينبغي إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي لتعزيز قدرته على منع حدوث الأزمات ودعم التنمية. وينبغي زيادة فعالية مؤسسات بريتون وودز وتحسين التمثيل فيها. ويجب تنظيم الأسواق المالية الدولية على نحو أفضل لمنع انتشار الأدوات المالية الشديدة المخاطر وعدم الاستقرار في التدفقات المالية. ويتعين أن يكون النظام التجاري الدولي عادلاً وغير تمييزي. وأشار

إلى أن هذه التغييرات ينبغي إدخالها من خلال حوار شامل وشفاف يراعي إسهامات البلدان النامية ويجري في إطار الأمم المتحدة.

٣٦ - وتابع كلامه قائلا إنه منذ إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠، اعترف المجتمع الدولي بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لتمويل التنمية. ولكن، رغم الالتزامات التي قُطعت في مونتيري وجوهانسبرغ والدوحة، لم تمكن التدابير المتخذة حتى الآن من تحقيق أهداف التنمية. والشواغل التي تنتاب البلدان المتقدمة بشأن اقتصاداتها في أعقاب التباطؤ الاقتصادي ينبغي ألا تحول الانتباه عن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بإنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية. وحيث إن خمسة بلدان فقط هي التي حققت هدف تقديم مساعدة إنمائية رسمية بنسبة ٠,٧ في المائة ولكون عدم اختتام جولة الدوحة لا يزال يعوق وصول منتجات أشد البلدان ضعفاً إلى الأسواق، يجب أن يتحرك المجتمع الدولي من أجل ضمان ألا تأخر الأزمة المالية تحقيق أهداف التنمية وألا تحول دون استخدام الموارد الجديدة في التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

٣٧ - السيد دينغا (جمهورية الكونغو): قال إن لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة شددت على استخدام جميع أشكال التمويل وأقرت بأن لكل بلد المسؤولية الأولى عن تنميته. وأثنى على لجنة الخبراء لاضطلاعها بمهمتها مسترشدة بروح توافق آراء مونتيري وبالوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، وأعرب عن أمله في أن تعكس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بطريقة مماثلة التزام المجتمع الدولي بتحقيق التمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، أي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

٣٨ - وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست دواءً ناجعا، ومع ذلك تظل مهمة للبلدان التي تفتقر إلى القدرة على تمويل تنميتها، ولا سيما البلدان التي تشهد أوضاعاً خاصة. وينبغي أن يظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب. ومن المهم تحقيق الاستفادة المثلى من أوجه التآزر للانتفاع إلى أقصى حد من جميع أشكال التمويل، أي التمويل العام والخاص والتمويل المحلي والدولي. وأشار إلى أن بلده يشارك في الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية منذ إنشاءه في عام ٢٠٠٦. وأثنى على بلدان منطقة اليورو الـ ١١ التي قررت فرض ضريبة على المعاملات المالية ابتداءً من عام ٢٠١٦. وذكر أن حكومة بلده ستفرض ضريبة المساهمة في التضامن على النفط المنتج محلياً والتي يمكن أن تستخدم في مكافحة سوء التغذية المزمن لدى أطفال المدارس. واختتم كلامه قائلا إن جمهورية الكونغو تتطلع إلى المشاركة في العملية التحضيرية لمؤتمر أديس أبابا، الذي تتمنى أن يستند إلى توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة والتوصيات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن لجنة الخبراء الحكومية الدولية.

٣٩ - السيدة شفالغر (نيوزيلندا): قالت إن وفد بلدها يأسف لعدم قضاء منظمة التجارة العالمية على الإعانات المشوهة للتجارة وتدابير الحماية التجارية التي تعوق تحقيق ازدهار عالمي أكبر. ويعتبر أن جولة الدوحة هي أفضل سبيل لمعالجة هذه المسائل. وأضافت أنه بالنظر إلى أن نيوزيلندا اقتصاد مفتوح صغير يعتمد على التجارة وعلى أسواق مالية دولية تعمل بطريقة جيدة، فهي تحتل موقعاً يمكنها من فهم شواغل الاقتصادات الناشئة والنامية واهتمامها باستخدام الدين الخارجي في سد ثغرات التمويل في ما يخص الاستثمارات العامة. وأشارت إلى ضرورة تعزيز الأطر الدولية التي تنظم هذا النوع من الديون بهدف المحافظة على ثقة المدينين والدائنين على حد سواء.

٤٠ - واسترسلت قائلة إنه رغم تحسن الأداء الاقتصادي للبلدان ذات الدخل المنخفض على مدى العقد الماضي، من الضروري بذل جهود عالمية متواصلة تسترشد بتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة من أجل إيجاد الفرص الاقتصادية والقضاء على الفقر ودعم التنمية المستدامة. والعثور على الموارد الضرورية لتمويل التنمية تحدٍّ صعب، ولكنه ليس أمراً مستحيلاً. وأشارت إلى أن الأعمال التحضيرية لمؤتمر أديس أبابا المقبل تبعث على التفاؤل، وأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود مؤخراً في ساموا بيَّن أن الشراكات المتينة يمكن أن تحقق نتائج فعالة. واختتمت كلامها قائلة إن القيم الإجمالية العالمية مقياس مهم لجهود التنمية على الصعيد الدولي، ومع ذلك من المهم مواصلة التركيز على البلدان الصغيرة وأشد البلدان ضعفاً التي لديها مورد واحد وتعاني من قيود تحد من قدراتها.

٤١ - السيد هاجيلاري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن البعض يوجه اللوم للعولمة في حد ذاتها بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية الحالية، في حين يعتقد آخرون أن هذه الأزمة نتيجة لتصلب النظام المالي الدولي، الذي لم يدمج العولمة على النحو المناسب. وحيث إن المناقشات الموضوعية المتعلقة بنتائج مؤتمر أديس أبابا جارية بالفعل والعمل المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على وشك البدء، فإن المجتمع الدولي مسؤول عن ضمان تحقيق أكبر قدر من الفائدة بأقل ضرر ممكن في المستقبل لصالح الأغلبية. وأضاف أن أهداف التنمية لا يمكن بلوغها إلا بوسائل تنفيذ محددة تحديداً جيداً ونظام مالي دولي سليم وسلوك مسؤول من جانب البلدان التي تحظى بحصة الأسد في الاقتصاد الدولي. وذكر أن مؤتمر أديس أبابا ينبغي ألا يقتصر على سد الثغرات في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، بل ينبغي أيضا أن يفرز آلية متابعة. ويتعين إصلاح المؤسسات المالية العالمية، لأغراض من بينها إسماع صوت البلدان النامية بالفعل، وضمان تنظيم أفضل للتدفقات المالية، وتحسين إدارة أسعار الصرف وتنسيق السياسات العامة. واختتم كلامه قائلا إن النظام الجديد الذي ينشأ من الضروري أن يكون مزودا بآلية ضبط تمكن من التكيف مع الظروف الجديدة ولا تؤدي إلى حالات يكون فيها رفع مستوى عيش بعض الناس إلى ما فوق خط الفقر مرادفا للزج بالبعض الآخر إلى ما تحت ذلك الخط.

٤٢ - السيدة بيك (جزر سليمان): قالت إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتيح فرصة لتغيير طريقة إدارة تمويل التنمية. وأضافت أن الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي يحتاج إلى إصلاح يشمل التنظيم المالي، والديون السيادية، وشبكات الأمان المالي، والمراقبة، وتنسيق السياسات العامة، وإصلاح إدارة المؤسسات المالية الدولية. وذكرت أنه من الصعب على أقل البلدان نمواً حشد الموارد المحلية، وينبغي إتاحة التمويل من أجل القضاء على الفقر وتنفيذ السياسات البيئية. وينبغي أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية متسقة وقارَّة، ومن الضروري أن يراعي تمويل التنمية الملكية الوطنية واحتياجات البلدان ذات الظروف الخاصة. وأشارت إلى أن مسار ساموا أكد من جديد اعتراف المجتمع الدولي بالتحديات الفريدة من نوعها التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال القضاء على الفقر وبناء القدرة على التكيف.

٤٣ - وأعربت عن قلق وفد بلدها بوجه خاص إزاء التوزيع غير العادل للموارد الخاصة بالمعونة من أجل التجارة. فحصة أقل البلدان نمواً من التجارة الدولية لا تزال تعادل حوالي ١ في المائة، ولا يزال عدم اختتام جولة الدوحة يؤخر تنفيذ الأحكام المتعلقة بالوصول إلى الأسواق التي اتفق عليها في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ. وأضافت أن الاستثمار الإنمائي مهم أيضاً لبناء السلام

في حالات ما بعد النزاع. وذكرت أن مؤتمر أديس أبابا القادم سيتيح فرصة لاتخاذ تدابير لتخصيص موارد من أجل التصدي للعوائق المتصلة بالعرض، وتوجيه المعونة من أجل التنمية مباشرة لدعم جهود التنمية الوطنية، وإلغاء الإعانات المشوهة للتجارة، وتحويل ديون أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى برامج للتنمية المستدامة، وتسريع وتيرة إصلاح النظام المالي الدولي.

٤٤ - السيد شيرباكوف (إكوادور): قال إنه ينبغي اعتبار القضاء الفقر، الذي يشكل أكبر تحد يواجه العالم اليوم، مسألة سياسية واقتصادية على حد سواء. وأضاف أن وضع أهداف طموحة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا يكفي، بل يجب اتخاذ تدابير تتسم بالكفاءة والفعالية لتنفيذها.

٤٥ - وأشار إلى أن إكوادور تعتقد بأنه من الحيوي الاعتراف بوجود اختلافات بين البلدان وبالتحديات المتنوعة التي تواجهها. واختتم كلامه قائلا إنه من الضروري لإكوادور، على غرار العديد من البلدان المتوسطة الدخل، التصدي لأوجه التفاوت وبالتالي فهي تقترح أن تتخذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الإدماج الاجتماعي والاقتصادي أولوية من أولوياتها الأساسية، لا أن تحدد مفهوم الفقر بالاستناد إلى مؤشرات الدخل لوحدها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٤٠.